

مهمة أميركا النووية بعد 11 سبتمبر

جوشيان جابل* Goshian Gable

أفضى الوعي الحاد باستمرار وجود تهديدات نووية في فترة الحرب الباردة، إلى جعل السياسة النووية للولايات المتحدة على رأس قائمة الأولويات في الضمير الوطني الأميركي لعقود عدة. لكن مع زوال الاتحاد السوفياتي، أخذ هذا الوعي في الانحسار، وباتت العقيدة التي بنيت على أساسها هذه الترسانة النووية الهائلة تحوز أهمية أقل، حين تحول الاهتمام نحو الحد من انتشار الأسلحة، ونحو كيفية التعامل مع دول أخرى في طور الظهور بصفتها مالكة لقدرات نووية.

هذه المقالة للباحث الأميركي جوشيان جابل تضيء على الوجه الاستراتيجي التاريخي والراهن للمهمة التي أسندت إلى السلاح النووي الأميركي وخصوصاً بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001.

«مدارات غربية»

بعد ما يزيد على عقد من انصرام الحرب الباردة، لا تزال الوضعية النووية للولايات المتحدة محكومة بقرارات اتخذت في زمن استراتيجي مختلف بالكامل. لقد طال أمد ظهور سجل متجدد حول القوة النووية، أما في يومنا هذا فالاستخدام المكثف للقوات المسلحة الأميركية، والتهديدات الكبرى التي يمثلها الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، تمثل على ما يبدو فرصة ضرورية لتحديد أدوار ومهام الأسلحة النووية الأميركية بشكل عاجل.

وينظر هذا التقرير في ما يتوافر من أدبيات، وكتابات، حول دور الأسلحة النووية الأميركية في المناخ الأمني لفترة ما بعد 11 (أيلول) سبتمبر، فيبدأ بمراجعة الجدل الذي دار في عقد تسعينيات القرن العشرين عندما حاول صناع السياسة، والباحثون الأكاديميون، التعامل مع مقتضيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومن ثم فالتقرير يسطع بتأطير سجل جديد حول مفهوم الردع النووي، ودور الأسلحة النووية في المناخ الأمني اليوم، عن طريق استعراض التحديات المعاصرة، وفحص إمكانية القوى النووية في التعامل معها، وأخيراً

العنوان الأصلي:

The Role of U.S Nuclear Weapons after September 11.

نقلاً عن: مجلة

The Washington

Quarterly عدد شتاء 2004.

* باحث وأكاديمي أميركي متخصص بالشؤون الاستراتيجية والدولية.

ترجمة: د. جاد مقدسي

يقترح التقرير بعض القضايا التي تتطلب المزيد من التفكير. ويحيط القراء بما ينطوي عليه مثل هذا السجال.

وعلى الرغم من أهمية بحث القضايا الكثيرة ذات العلاقة بسياسة استخدام الأسلحة النووية، بما فيها استراتيجية منع انتشار الأسلحة، وإجراء التجارب، والدفاع الصاروخي، فإن مناقشتها جميعاً بشكل كامل يظل خارج إطار هذا التقرير. بدلاً من ذلك، ينظر التقرير بشكل محدد إلى دور الأسلحة النووية في الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة، وزيادة على ذلك، فإن واضعيه لا يتطرقون إلى الأحداث المختلفة التي غيرت من المشهد النووي العام، منذ انتهاء الحرب الباردة، مثل بروز الهند وباكستان كقوتين نوويتين، أو تخلي دول أخرى عن برامجها النووية. يقوم التقرير بفحص التغيرات العامة في المناخ الأمني للولايات المتحدة، والتحديات التي يواجهها هذا المناخ. وفي النهاية لن يعطي النقاش اعتباراً مفصلاً للوثائق الرسمية المتعلقة بالسياسة النووية، لكن عوضاً عن ذلك، سينظر للسياسة باعتبارها خلفية لهذه الوثائق والأدبيات، التي تعتبر مجال التركيز الرئيسي في هذه المقالة.

السلح النووي بعد الحرب الباردة

أنتجت نهاية المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كما لا بأس به من هذه الأدبيات حول مستقبل الأسلحة النووية، وقد اعتبرت التخفيضات الهائلة في ميزانية الترسانات النووية نتيجة منطقية للعلاقة الجديدة بين البلدين، لكن ذلك التخفيض لم يعكس اتفاقاً كاملاً حول الأسلحة النووية. وبالفعل، فغالباً ما كانت تطفو على السطح تيارات ثقافية مميزة، ومتضاربة أحياناً، تبحث في هذا الموضوع.

قدمت التطورات خلال عقد التسعينيات العديد من العلامات المفعمة بالأمل بأن أهمية الأسلحة النووية في طريقها إلى الأفول. ومن ذلك اتفاقات الحد من الأسلحة التي عدت خطوة جبارة، ثم الخطوات الأحادية الجانب لتخفيض الأسلحة التكتيكية، والتمديد للأمدود لاتفاقية الحد من انتشار الأسلحة، ثم التخلي عن المقدرة النووية من قبل جمهوريات سوفياتية سابقة، هي كازاخستان، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا، بالإضافة إلى دول أخرى مثل جنوب أفريقيا. لقد حصل تحولٌ دراماتيكي في مفهوم الأسلحة النووية، وفي

أنتجت نهاية المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كما لا بأس به من هذه الأدبيات حول مستقبل الأسلحة النووية، وقد اعتبرت التخفيضات الهائلة في ميزانية الترسانات النووية نتيجة منطقية للعلاقة الجديدة بين البلدين، لكن ذلك التخفيض لم يعكس اتفاقاً كاملاً حول الأسلحة النووية.

استخداماتها. سبب ذلك يعود إلى ارتياح عام وجيد لرؤية نهاية للمواجهة النووية، والتقليل من قيمتها. وهكذا حازت حركة نزع الأسلحة النووية على الاهتمام والصدقية، في حين يعود الفضل في ذلك إلى الأدبيات التي أنتجها مدنيون، وضباط كبار يحظون باحترام عالٍ، من أمثال النائب الديمقراطي لس أسبين، الذي قدم أثناء رئاسته للجنة القوات المسلحة تقريراً مهماً بعنوان «من الردع إلى التخلص من القوة النووية»، وفيما بعد أدهش الجنرال الذي كان يشرف على القوة النووية للولايات المتحدة، في المراحل الأخيرة من الحرب الباردة، العالم عندما تحدث عن الواجب الأخلاقي الذي يحض على التخلص من القوة النووية، وأعلن أن هدفه هو: «القيام بكل جهد في حدود سلطتي، وإمكاناتي، لتشجيع الظروف والأفعال التي قد تحرر البشرية يوماً ما من بلاء الأسلحة النووية».

في السنة نفسها قامت مجموعة من الضباط في عدد من البلدان، من هم في الخدمة والمتقاعدين، بإصدار إعلان شهير تطالب فيه بالالتزام بنزع عالمي للأسلحة النووية.

لقد رأى باحثون وأكاديميون، وصنّاع قرار، أن الأمر يتجاوز مسألة التخلص من الأسلحة ذاتها، وأن من مصلحة الولايات المتحدة أن تقلل من بروز مسألة الأسلحة النووية في العلاقات الدولية. لقد أعقب هذا الأمر نقاش مثير، وظهر إجماع متزايد مؤداه أن مستويات أقل من التسليح النووي ستجعل الولايات المتحدة وحلفاءها أكثر أمناً. ومن أكثر الإجراءات أهمية: أولاً، نقل الأسلحة النووية من مستويات تأهب عالية الحساسية، وذلك للتقليل من إمكانية شن هجوم نووي بطريق الخطأ، وكذلك تبني سياسة «عدم البدء في الاستخدام». ثانياً، وجود ترسانة نووية فعلية تحوي مكونات الأسلحة النووية، ولكن ليس الأسلحة الجاهزة للاستخدام الفوري. وهو ما يمثل خطوة وسيطة بين التسليح النووي ذي المستوى المنخفض، والتخلص من الأسلحة نهائياً. مع مرور الوقت كانت أدبيات النخبة حول نزع الأسلحة تدور كلها حول عدم التركيز على الأسلحة النووية في مقابل تركيز السيطرة على الأسلحة، وكانت تبدو وكأنها تؤكد مسألة «التابو النووي»، أو «أحد المحرمات النووية»، بالشكل المعروف لدى عامة الناس، أي أن الأسلحة النووية تتنافى مع الأخلاق، وأن هناك قوانين دولية ضد استخدامها. وفكرة أنه لم يعد للأسلحة النووية أية أهمية بعد

لقد رأى باحثون
وأكاديميون، وصنّاع قرار،
أن الأمر يتجاوز مسألة
التخلص من الأسلحة
ذاتها، وأن من مصلحة
الولايات المتحدة أن تقلل
من بروز مسألة الأسلحة
النووية في العلاقات
الدولية.

انتهاء الحرب الباردة. فماذا تبقى من هذه الحركات اليوم؟ لقد تسببت سياسة «عدم البدء في الاستخدام» في قدر كبير من الجدل بسبب سياسة بوش فيما يتعلق بشن الحرب الاستباقية والوقائية. وفي خطاب له، في صيف 2004، حافل بذكرات ما بعد الحرب الباردة، حثَّ السيناتور الديمقراطي سام نرئيسي الولايات المتحدة وروسيا، على تقديم انتصار جديد للعقلانية، وإنهاء وضعية الأسلحة النووية المستمرة منذ الحرب الباردة، عن طريق تحويل وضعية الاستخدام الحرج الموجودة عليه الأسلحة النووية حالياً، وهي خطوة سابقة للتدمير المتبادل المؤكد.

على الرغم من التفاؤل الذي أعقب فترة ما بعد الحرب الباردة مباشرة، وما تأكد من إجماع على فوائد السيطرة على الأسلحة، فقد أتت فترة التسعينيات بعناصر جديدة من الخطر النووي إلى المناخ الأمني العالمي. بالفعل فقد ولد في منتصف التسعينيات مفهوم «العصر النووي الثاني» في إشارة إلى المشهد النووي الآخذ في الظهور، بدلاً من الثنائية القطبية. وفي هذا العصر النووي الثاني يعمل عدد متزايد من القوى النووية على تعقيد المفهوم التقليدي للردع بما يملكون من اختلافات ثقافية. وبالفعل فأهداف هؤلاء اللاعبين الجدد، تختلف بعمق مع تجربة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي، وتشمل مواصفات اللاعبين الجدد القيام ببرامج نووية سوية، مع تجذر المشاعر القومية والاهتمامات الإقليمية لديهم، بالإضافة إلى الاستعداد للتعاون مع نظرائهم في هذا الشأن، كما أنهم معرضون بشدة للتقلبات السياسية، وقد جعلتهم هذه السمات أطرافاً غير مألوفين، وخطرين، ينبغي على الولايات المتحدة الآن أن تتنافس معهم. ثمة عوامل أخرى جعلت المشهد أكثر تعقيداً، بما فيها توفر التقنية النووية، وتدني مستوى القيادة والسيطرة في الاتحاد السوفياتي السابق على المواد النووية (المعروفة بالأسلحة النووية السائبة)، ثم هناك الأهمية الزائدة التي يحظى بها اللاعبون من غير الدول.

لقد دفعت كل هذه التهديدات الاستراتيجية العديد من المراقبين لأن يروا إلى الحقبة الجديدة، على أنها بكل بساطة، أكبر من حقبة ما بعد الحرب الباردة. وبكل وضوح بيّنت التطورات في هذه السنين أن معنى الأمن قد تغير بشكل عميق، ولكنه مع ذلك ظل على شيء من سيرته السابقة، حيث تلعب الأسلحة النووية دوراً رئيسياً. وهكذا يظل وجود ردع نووي أميركي قوي، مسألة ضرورية ومهمة.

ولد في منتصف
التسعينيات مفهوم
«العصر النووي الثاني» في
إشارة إلى المشهد النووي
الآخذ في الظهور، بدلاً
من الثنائية القطبية. وفي
هذا العصر النووي الثاني
يعمل عدد متزايد من
القوى النووية على تعقيد
المفهوم التقليدي للردع
بما يملكون من اختلافات
ثقافية.

جزاء القصور الذاتي

لقد شهد عقد التسعينيات جهوداً متوازنة للتقليل من شأن الأسلحة النووية، وكذلك للتأكيد على أهميتها المتجددة في العلاقات الدولية. وللأسف فقد كان للفشل في التوصل إلى تكامل بين هذه التيارات الفكرية المتناقضة، في سبيل الخروج بموقف نووي موحد قابل للتطبيق، ويتكيف مع الواقع أن يؤدي إلى هذا القصور الذاتي. وكان «تقرير الموقف النووي» NPR، وهو تقرير استراتيجي. معتمد من قبل الكونغرس، وكذلك تقرير «نوجيه القرار الرئاسي» PDD رقم 60 الصادر عام 1977. ويعتبران من أكثر التقارير أهمية حول السياسة النووية في التسعينيات. قد وضعا من دون أن يشملا أية تغييرات جوهرية. لقد أكدنا على دور أقل للأسلحة النووية في الاستراتيجية الأمنية، وبيننا أن الولايات المتحدة ستكون رائدة في مجال خفض السلاح النووي (مقابل الأرقام التي قررتها اتفاقية ستارت 2)، لكن التقريرين أوضحا، في الوقت نفسه، أن الأسلحة النووية ستستمر في لعب دورها، كعامل ردع ضد أية احتمالات، أو حوادث مستقبلية غير متوقعة. وبالنسبة إلى المراقبين فقد كانت سياسة «تزعّم وصد» المعمول بها لا تعني إلا استمرار «الأمر على ما كانت عليه في السابق، ولكن بمستوى أقل». وقد رأى البعض في هذا الموقف، وكأنه عجز عن التعامل مع التحديات التي طرأت بعد نهاية الحرب الباردة، التي أتت مع تطبيق اتفاقات موسعة لحد من استخدام الأسلحة.

بالنسبة إلى المراقبين فقد كانت سياسة «تزعّم وصد» المعمول بها لا تعني إلا استمرار «الأمر على ما كانت عليه في السابق، ولكن بمستوى أقل». وقد رأى البعض في هذا الموقف، وكأنه عجز عن التعامل مع التحديات التي طرأت بعد نهاية الحرب الباردة، التي أتت مع تطبيق اتفاقات موسعة لحد من استخدام الأسلحة.

من خلال التأمل في ما حدث يبدو لنا أنه في الوقت الذي تطلبت فيه التغييرات في المناخ الأمني، من الولايات المتحدة، أن تكيف عقيدتها النووية مع الحقائق الجديدة، فإن الإجماع والضغط من أجل القيام بذلك، لم يكن متوفراً. وعلى الرغم من أن العلاقات العامة قد تطلبت عدم إبراز وجود الأسلحة النووية، وإمكانية استخدامها وتطلبت كذلك أن تظهر التزاماً بتخفيض ترسانتها تمشياً مع اتفاقيات الحد من الأسلحة، إلا أن التهديدات التي يمثلها اللاعبون النوويون

الجدد، أكدت أن الأسلحة النووية ستظل تتمتع بأهميتها. وقد ظلت هذه الأحجية من دون حل، كما بين أحد النقاد أن: «توليفة غير مناسبة من الركود والإهمال بعد الحرب الباردة حالت دون قيام الولايات المتحدة بتكليف سياسة نووية تمنعها من أن تبدو وكأنها (تذوي بسبب الإهمال)».

وهكذا، فإنَّ صنَّاع السياسة والخبراء يواجهون اليوم سؤالاً ملحاً، وهو كيف يمكن تحديد دور الأسلحة النووية في وقت لا تزال فيه الولايات المتحدة تواجه تهديدات نووية، كما أنَّ استخدامها هي لأسلحتها النووية قد أعيد النظر في شرعيته؟

نظام التعاطي مع التحديات

كلما استمرَّ وجود الأسلحة النووية في بقية العالم فإنَّ الولايات المتحدة ستحتفظ بقوتها النووية الخاصة. وفي وقت مبكر يعود إلى العام 1983، طرح كتاب مؤلته جامعة «هارفارد» بعنوان «التعاطي مع الأسلحة النووية» السؤال التالي: «لماذا لا يتم التخلص من الأسلحة النووية؟»، وقد قدمت الدراسة إجابة مبسطة عن ذلك: «لأنَّ ذلك ليس في مقدورنا»، شارحة بأنَّه: «ما إن تفقد براءة البشر النووية، فمن الصعوبة استعادتها». ولا يزال أغلب الخبراء يؤكِّدون على استمرارية هذا المنطق، وهم يتفقون على أنَّ الاقتراحات بشأن نزع كامل للأسلحة، تبدو مثيرة، ولكنها تتسم بالخطورة في نهاية المطاف «فلا يمكن أن نأمل في اختفاء المعرفة بصناعة الأسلحة النووية، أو بالرغبة في الحصول عليها». وليس هناك من رئيس أميركي يمكن أن يتخلى عن الإمكانيات النووية للولايات المتحدة، طالما وجدت دول أخرى لديها المقدرة على الحصول على أسلحة نووية، أو وجدت تهديدات نووية أخرى ضد الولايات المتحدة. وتتعرفُّ الأدبيات الحديثة إلى عدد من التهديدات في المناخ الأمني السائد اليوم، التي لا بد وأن تعمل على تشكيل دور الأسلحة النووية للولايات المتحدة.

يُقال إنَّ منافساً قريباً شبيهاً في المنظور للاتحاد السوفياتي لا يبدو ممكن الظهور في المستقبل القريب إلى حد بعيد. ومع ذلك تظل هناك قوى أخرى يمكن أن تشكِّل تهديداً كبيراً للولايات المتحدة، بسبب ما تملكه قواتها المسلحة من إمكانيات تقليدية، وبسبب قوتها الاقتصادية، وملكيته لقوة نووية لا بأس بها، أما عملية تحديد أي من الدول تقع ضمن تصنيف «المنافس القريب» هذا، فقد

ليس هناك من رئيس أميركي يمكن أن يتخلى عن الإمكانيات النووية للولايات المتحدة، طالما وجدت دول أخرى لديها المقدرة على الحصول على أسلحة نووية، أو وجدت تهديدات نووية أخرى ضد الولايات المتحدة.

تكون عملية مثيرة للكثير من الجدل، لكن هذا البحث سيختار أكثر من دولتين مميّزتين، وهما روسيا والصين .

إنَّ الخطَّ التعاوني الذي اتفق عليه كل من الرئيسين جورج بوش وفلاديمير بوتين، في معاهدة موسكو، يمكن أن يعكس مستوى الثقة المتزايدة بين الدولتين خلافاً لما كان عليه نظام السيطرة على الأسلحة الذي كان مطلوباً في التسعينيات. ومع ذلك، وعلى الرغم من تخفيضات كبرى في ترسانتها النووية، فإنَّ روسيا لا تزال قوة نووية، بإمكانها أن تدمر الولايات المتحدة بالكامل. وبسبب هذه الحقيقة وحدها لا يمكن أن تترك روسيا خارج مخططات واشنطن النووية. زيادة على ذلك تعتبر القدرات النووية لروسيا هي مفتاح لِدفاعها وأمنها القومي، وذلك بسبب تدهور مستوى قوتها التقليدية، وهو ما يعني أن: «روسيا اليوم قوة عسكرية مبرزة بسبب عن ترسانتها النووية فقط». وعكست التمرينات العسكرية الروسية في الماضي هذا التفكير، بما فيها التمرينات التي أجريت في أيار (مايو) 2003، التي تمحورت حول شن هجوم نووي افتراضي ضد الولايات المتحدة، وهو ما يزيد من التأكيد على حاجة الولايات المتحدة لمنافسة القوة النووية الروسية.

عادة ما تلقى العلاقة بين الولايات المتحدة والصين درجة أقل من الاهتمام، لكن عدداً كبيراً من الخبراء، يرون إلى الصين بما هي ورقة طائشة في المشهد الاستراتيجي، أكثر مما عليه روسيا. فالصين قوة عظمى صاعدة في جزء من العالم تعتبره الولايات المتحدة ذا مصلحة استراتيجية. وقد كانت بكين تحدثت، وتوسّع ترسانتها النووية بشكل طموح منذ بداية التسعينيات. إضافة إلى ما سبق، فلطالما عكّر التوتر حول تايوان، صفو العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. إنَّ خشية الصين من تعرضها لابتزاز نووي حول وضع جزيرة تايوان، يعني أن الصين ستحدّث قوتها لتلافي أية حواجز قد تضعها الولايات المتحدة.

ويتفق كثير من الخبراء على أنَّ النظرية القديمة حول مفهوم الردع لا تزال تنطبق على الحالتين الروسية والصينية. إنَّ التهديد بالتدمير الأکید المتبادل يظل ساري المفعول بسبب حجم ترسانات هذه الدول، وسهولة التعرف على مصدر أي هجوم. ويتفق المحللون على أنَّ الحكمة تقضي أن تكون هناك حاجة لإقامة حاجز ردع ضد مثل تلك القوة النووية. وعلى كل، فإنَّ طريقة تعامل مختلفة

عادة ما تلقى العلاقة بين الولايات المتحدة والصين درجة أقل من الاهتمام، لكن عدداً كبيراً من الخبراء، يرون إلى الصين بما هي ورقة طائشة في المشهد الاستراتيجي، أكثر مما عليه روسيا. فالصين قوة عظمى صاعدة في جزء من العالم تعتبره الولايات المتحدة ذا مصلحة استراتيجية.

بقليل (للمقاربتين) للولايات المتحدة ستؤكد على أهمية الجوانب التعاونية في العلاقات بين الدول العظمى. إنَّ المصالح المشتركة، والمسؤوليات بين الولايات المتحدة وروسيا في الحرب ضد الإرهاب، وبين الولايات المتحدة والصين، فيما يتعلَّق بقضية القوة النووية لكوريا الشمالية، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي بين الدولتين، كل ذلك يجلب الفائدة لجميع الأطراف. أما الاتجاه الحالي في علاقات الولايات المتحدة مع كل من روسيا والصين، فيقلُّ بشكل ملحوظ من بروز المسائل النووية، ويجعل من الصراع المسلح أمراً بعيد الاحتمال. وهكذا، فإنَّ التعامل مع التحدي الذي يمثله المنافسون «القريبون» اليوم، وهو ما يتطلب الدمج بين إقامة ردع مناسب ضد القوى النووية، والقيام في الوقت ذاته، بالتقليل من شأن التنافس النووي من أجل تحويل الخصوم القدامى إلى شركاء أقوياء.

التكيف مع «الدول المارقة»

في ظل غياب المنافس المماثل بحجم الاتحاد السوفياتي أصبحت القوى الإقليمية تمثل أهمية أكثر بالنسبة إلى مناخ أميركا الاستراتيجي، وإنَّ ما تسمَّى بالدول المارقة بصفاتها راعية للإرهاب، وناشرة لأسلحة الدمار الشامل، ومنافسة إقليمية، يُنظر إليها من جانب الولايات المتحدة على أنها تمثل تهديداً أمنياً، وقد عمل هذا التهديد بشكل فاعل في أفغانستان (قبل 11 (أيلول) سبتمبر) وفي إيران، وكوريا الشمالية من بين دول عديدة.

لعدة سنوات، بدت حرب الخليج في العام 1991 وكأنها تقدّم مثلاً جيداً يستحق الدراسة لمسألة الردع النووي ضد دول صغيرة متهورة ومجهزة بأسلحة الدمار الشامل. وقد نقل عن وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر أنَّه حدَّر وزير الخارجية العراقي السابق طارق عزيز، في (كانون الثاني) يناير 1991، بأنَّه إذا استخدم العراق أسلحة كيميائية، أو بيولوجية، فستعمل الولايات المتحدة على الإطاحة بحكم الرئيس العراقي صدام حسين. وقد فهم المراقبون بكل وضوح أنَّ هذا هو تهديد صريح باستخدام القوة النووية. لكن الدروس المستفادة من هذه المسألة لم تتضح بعد. كان هناك بعض النجاح في التهديد بالردع لأنَّ الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لم تستخدم، لكنه لم يمنع العراق من غزو الكويت، أو من إطلاق صواريخ سكود على السعودية وإسرائيل.

نقل عن وزير الخارجية
الأميركي جيمس بيكر أنَّه
حدَّر وزير الخارجية
العراقي السابق طارق
عزيز، في (كانون الثاني)
يناير 1991، بأنَّه إذا
استخدم العراق أسلحة
كيميائية، أو بيولوجية،
فستعمل الولايات المتحدة
على الإطاحة بحكم
الرئيس العراقي صدام
حسين. وقد فهم المراقبون
بكل وضوح أنَّ هذا هو
تهديد صريح باستخدام
القوة النووية.

إنَّ التجارب المختلفة للولايات المتحدة مع «الدول المارقة»، منذ حرب الخليج، تثبت أنه لا يمكن لسياسة نووية منفردة مواجهة هذه التهديدات المتعددة. وبالفعل، فإنَّ تصنيف كل هذه الدول ببساطة على أنها دول مارقة ليس من الإنصاف في شيء، وذلك بسبب التعقيدات التي يمثلها مثل هذا التصنيف. وكما لاحظ أحد الأكاديميين «مشكلة هذه الرؤية أنها تفترض أن كل الدول المارقة تتساوى في ميلها للتهور في تجاهل التهديد بالردع... فالقادة، وبالتالي الأنظمة، يختلفون في ميلهم للقيام بالتصرفات الطائشة». وهذا الموقف يجعلنا في مواجهة التحدي التالي: إذا كان الردع مبنياً على القدرة على فهم الخصم، فإنَّ خصوم الولايات المتحدة يختلفون بشكل كبير، وهو الأمر الذي يعقد مفهومها للقدرة على فهم الخصوم، فكيف إذن يمكن تقديم الردع النووي؟ وفقاً لما يقوله كيث باين فإنَّ مفهوم الردع النووي نفسه، إبان الحرب الباردة، يصير عرضة للسؤال: إنَّ التفاصيل المحددة عن الوقت، والمكان، والثقافة، والسياسة، واتخاذ القرار، وحتى عن ملامح الشخصية - في إشارة إلى ظروف محلية مهمة - التي عرفتتها وتفهمتها الولايات المتحدة في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، تبدو مختلفة تماماً الآن، وكما لاحظ الخبير الفرنسي ثيرسي دلبتش، في العام 2001، أنه «يمكن أن يتسبب القادمون الجدد في فوضى شديدة لقوانين الردع الحساسة».

حاول «تقرير الموقف النووي» - الذي لا توجد منه نسخ غير سرية، بينما سربت منه مقاطع كثيرة - أن يتعامل مع هذا التحدي عن طريق إقرار مبادرات لبحث التطوير المحتمل لجيل جديد من الأسلحة النووية لإعطاء الرئيس مرونة أكبر في الاستجابة إلى أنواع مختلفة من الطوارئ.

حاول «تقرير الموقف النووي» - الذي لا توجد منه نسخ غير سرية، بينما سربت منه مقاطع كثيرة - أن يتعامل مع هذا التحدي عن طريق إقرار مبادرات لبحث التطوير المحتمل لجيل جديد من الأسلحة النووية لإعطاء الرئيس مرونة أكبر في الاستجابة إلى أنواع مختلفة من الطوارئ. نظرياً ستضع هذه البرامج عدداً أكبر من الأهداف في موضع الخطر حيث ستشمل الخارق النووي القوي لسطح الأرض «خارق التحصينات» الذي يمكن أن يقلل من الضرر المشترك الذي تحدثه بعض الهجمات النووية عندما تتم بأسلحة ذات تأثير أقل. لقد أدت خطط البدء في إجراء البحوث على هذه الإمكانيات الجديدة إلى إشعال نار جدل حاد حيث هاجم بعض النقاد الإمكانية التقليدية لبعض تلك الأسلحة، بينما أشار آخرون إلى أنَّ تطوير إمكانيات نووية جديدة بواسطة الولايات المتحدة سيعطي في الواقع تصريحاً للآخرين لكي يقوموا بالمثل، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتشار الأسلحة على مستوى العالم كله. وقد خشي دعاة السيطرة على الأسلحة بأنَّ الأبحاث الجارية على نماذج جديدة من الأسلحة يمكن أن تقود الولايات المتحدة

إلى تعليق التوقف عن إجراء تجارب الأسلحة، ومن جديد سيكون ذلك بمثابة إعطاء إشارة لدول أخرى كي تقوم بالمثل أيضاً. وأخيراً، هناك خشية من أن وجود المزيد من الأسلحة النووية «الممكن استخدامها» يمكن أن يصيب الحد الفاصل بين الإمكانيات النووية، والإمكانات التقليدية، مثلما يؤدي إلى خفض مستوى عتبة (قرار استخدام) السلاح النووي عن طريق إعطاء حق استخدام الإمكانيات النووية للقادة في ميدان المعركة.

ومع ذلك، فإنَّ السجال حول دور استخدام الأسلحة النووية ضد «الدول المارقة» يظل أوسع مدى من السجال حول الإمكانيات الجديدة، ويقدم الخبراء أنواعاً مختلفة من الآراء حول تأثيرات السياسة النووية للولايات المتحدة، على اتخاذ قادة «الدول المارقة» لقراراتهم. فالبعض يؤكد أن التهديد بالعقاب النووي من قبل الولايات المتحدة، حتى في ظل قوتها الحالية، يمكن دائماً أن يردع دولة أخرى، لأنَّ التكاليف ستكون باهظة حتى بالنسبة إلى أكثر الأنظمة تهوراً، لكي تعرض نفسها للهجوم، أو تقدم أسلحة دمار شامل للمجموعات الإرهابية. وفي الوقت نفسه يشير آخرون إلى أنَّ «الدول المارقة» تبدو محصنة ضد الإجراءات الأميركية، لأنَّ قراراتها النووية مرتبطة بالأساس بدينامية أمنها الإقليمي، ومع ذلك يشير البعض إلى أن العقوبات القصوى ضد قادة «الدول المارقة»، لا تكون باستخدام الأسلحة النووية ضد شعوبهم، بل بتنحياتهم وإسقاط نظمهم.

مواجهة المنظومة الإرهابية

ثمة إجماع واسع على أنَّ أكبر خطر تواجهه الولايات المتحدة اليوم إنما يكمن في الربط بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. ولسوء الحظ يوجد شبه إجماع أيضاً على أن أسلحة الولايات المتحدة يجب أن تلعب دوراً واضحاً حيال هذا التهديد، وهناك سببان لذلك: أولهما: وكما بيَّنت تجارب حديثة العهد، أنَّ أفراداً يعارضون قيم الولايات المتحدة بعناد، وهم على استعداد للموت من أجل قضيتهم، يمثلون تحدياً لنظرية الردع لا يمكن تجاوزه. فعملية اتخاذ القرار من جانب قادة متطرفين وعلى استعداد لأن يستشهدوا، أو هم في نوع من العزلة، تظل غير مفهومة، كما يجب، لمعرفة الشيء الذي يمثل قيمة بالنسبة إليهم. الأمر الثاني هو أنَّ الشبكات المنتشرة في أرجاء العالم تمثل مشكلة في العثور على أهداف واضحة، فالمنظمات الإرهابية لا تتحكَّم في مناطق معينة كما أن لها قيادات مخادعة. وفكرة شن ضربة نووية ضد دولة ما، حتى لو كانت مارقة،

ثمة إجماع واسع على أنَّ أكبر خطر تواجهه الولايات المتحدة اليوم إنما يكمن في الربط بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. ولسوء الحظ يوجد شبه إجماع أيضاً على أن أسلحة الولايات المتحدة يجب أن تلعب دوراً واضحاً حيال هذا التهديد.

يعمل فيها الإرهابيون في الوقت الحالي، تمثل إشكالية واضحة، على الأخص في الوقت الذي يتزايد فيه عدد الدول التي يمرح فيها الإرهابيون من دون سيطرة عليهم في الوقت الحالي. وهكذا، فإنَّ التوجُّه العلمي لمفهوم الردع-أي معرفة قيادة الخصم، بوجود مجموعة من الأهداف التابعة لها في دائرة الخطر- لا يمكن تنفيذه بشكله التقليدي.

زيادة على ما سبق، فإنَّ هجوماً نووياً انتقامياً قد يكون هو بالضبط ما تسعى إليه منظمات إرهابية مثل القاعدة، ففي تفكيرهم، إنَّ الدمار والفوضى الناتجين عن مثل هذا الهجوم سيكشفان عن الطبيعة الشريرة (المتوقعة) للولايات المتحدة، وهو ما سيؤدي إلى تمكين المنظمات الإرهابية من تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، وهكذا، يثبت أنَّ الإرهاب يمثل التحدي الأكبر للوضع النووي للولايات المتحدة، وقد يكون أيضاً علامة على أفول أهمية الأسلحة النووية في خضم تهديدات جديدة للأمن القومي.

تجنب الاستراتيجية الرمادية

إلى جانب الوعي بالإرهاب فإنَّ أكثر العوامل الجديدة تحدياً في المحيط الأمني للولايات المتحدة هي حالة الالتباس. إنَّ ما تقرّر الدول المارقة اتخاذه من إجراءات، ونجاح التحول السياسي في روسيا والصين ومخاطر الصراعات الإقليمية، ومقدرة الإرهابيين على الحصول على أسلحة الدمار الشامل، كل ذلك عمل على خلق مناخ أمني سريع التحول. وفي هذا المجال، يبدو أنه من المهم لحكومة الولايات المتحدة أن تحافظ على وجود قوات نووية قوية وقادرة على التكيف، كصد حماية ضد أعداء مستقبليين. وقد سلَّط «تقرير الموقف النووي» NPR لعام 2001 على هذه الضرورة، عن طريق اشتراط وجود «بنية تحتية قادرة على الرد» وهو ما يعد التزاماً نحو استعادة حيوية البنية التحتية النووية لكي يمكن تكييف الترسانة بسرعة لمقابلة التهديدات الآخذة في البروز.

هناك إجماع عريض على الحاجة إلى وضعية نووية مرنة، على أن تتمتع في الوقت نفسه بالقوة داخل مناخ أمني ديناميكي، وهو ما يعكس مفهوم أن الأسلحة النووية تظل الضامن النهائي للأمن الأمة. إنَّ الصفات الفريدة لهذه الأسلحة- قوتها التدميرية اللامحدودة، وتأثيرها النفسي، ومقدرتها على توفير مكانة دولية لمن يحوزها- يجعلها على قمة المقدرات العسكرية.

الأسلحة النووية تظل الضامن النهائي لأمن الأمة. إنَّ الصفات الفريدة لهذه الأسلحة. قوتها التدميرية اللامحدودة، وتأثيرها النفسي، ومقدرتها على توفير مكانة دولية لمن يحوزها. يجعلها على قمة المقدرات العسكرية.

لقد أشارت التحديات التي سبق ذكرها، إلى أمن الولايات المتحدة بصورة واضحة. ولكن من المهم الإشارة إلى أن مصالح الولايات المتحدة تشمل أيضاً، أمن الحلفاء والشركاء والالتزام تجاههم، وقد اعتمدت دول غير نووية حليفة مثل اليابان وألمانيا على الردع النووي للولايات المتحدة لعدة عقود. ويعد هذا الأمر مهمة سياسية في جانب منه، ففي حالة أوروبا يعتبر الردع الموسع رمزاً لستين عاماً من الالتزام الأميركي نحو أوروبا، ونحو تقسيم الأعباء. كما يعمل الردع أيضاً بمثابة رابط عسكري بين الحلفاء، ومع ذلك، فالأكثر أهمية لحلفاء مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وبعض دول حلف الناتو، هو أن استقرار الضمانات التي يوفرها الردع الأميركي، والردع الموسع، يعتبر جزءاً مهماً من الضمانات الاستراتيجية لهذه الدول. كما بينت دراسات منذ صدور تقرير «لجنة جودباستر» العام 1995 وحتى صدور كتاب «النقطة النووية الحرجة» في العام 2004 أن مضمونية وصدقية التطمينات النووية الأميركية ضرورية للإبقاء على دول مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وتركيا من دون أن تعيد هذه الدول النظر في قراراتها بأن تكون دولاً غير نووية. وهكذا، يكون للوضع النووية للولايات المتحدة تأثيرات في الساحة النووية تمتد إلى ما وراء أفعال الخصوم الحاليين، والمستقبليين، لتؤثر في القرارات النووية التي يتخذها شركاء لها حول العالم.

إعادة الحيوية للجدل حول قوة أميركا النووية

كان للأدبيات المتعلقة بدور الأسلحة النووية، منذ انتهاء الحرب الباردة، وفي أعقاب هجمات 11 (أيلول) سبتمبر، نجاحات مختلطة في استجابتها لمتطلبات استراتيجية آخذة في التطور، وخلال مراجعاتهم انتقد الخبراء انعدام التكيّف في أعقاب نهاية مرحلة الثنائية القطبية، وبداية عصر نووي ثانٍ على الرغم من الكتابات التفصيلية التي أنتجها الأكاديميون وصنّاع السياسة حول انتشار الأسلحة والسيطرة عليها. وعليه فإنّ التحدي الذي يبرز اليوم يبدو واضحاً، ويتمثّل في تجنّب القصور الذاتي الذي حدث في الماضي عن طريق تأمين إجماع أكثر قوة، في الوقت ذاته الذي يتطور فيه محتوى الأمن حول الغرض الاستراتيجي والهيكل المستقبلي لترسانة الأسلحة النووية.

منذ هجمات 11 (أيلول) سبتمبر الإرهابية المساوية أدى اهتمام الناس الموسع بالأمن إلى القيام بأبحاث ضخمة حول التهديدات في المرحلة الاستراتيجية الراهنة، وقد أعطى الجدل الذي أعقب صدور «تقرير الموقف

مضمونية وصدقية
التطمينات النووية
الأميركية ضرورية للإبقاء
على دول مثل كوريا
الجنوبية، وتايوان، وتركيا
من دون أن تعيد هذه
الدول النظر في قراراتها
بأن تكون دولاً غير نووية.

النووي» لعام 2001، الأمل في حقيقة أن التعرف على التحديات الحديثة سيشمل نقاشاً فعلياً حول تكييف الموقف النووي للبلاد. وبالفعل، فقد أنتج الخلاف الذي أحاط بالتقرير زيادة ملحوظة في الأدبيات المتعلقة بدور الأسلحة النووية. ومع ذلك، فقد علّق بعض الخبراء على ذلك بالقول: إنّ المضامين الأساسية للخطط الواردة في «تقرير الموقف النووي» ترتقي إلى: «ثورة هادئة» في الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة، لكن مستوى النقاش العام لا يعكس مثل هذا التغيير. في الواقع فقد ركّز الخلاف الذي أعقب صدور التقرير على عدد محدود من هذه المضامين، فعلى سبيل المثال، كيف يمكن للسلاح النووي الخارق للتحصينات أن يؤثر في معاهدة الحد من الانتشار، وعلى الالتزام بالتوقف عن إجراء التجارب، وعلى مستوى استخدام السلاح النووي.

كان يمكن لتلك الأدبيات أن تستفيد عن طريق طرحها للقضية بعمق أكبر، مركزة على ما احتواه «تقرير الموقف النووي» من عروض تنص على: أن ردعاً نووياً فعلاً سيتوقف على مصداقية التهديد بالانتقام، وهو جانب يمثل مشكلة بيئية في مفهوم هذه الأيام. هل لا يزال الوضع النووي للولايات المتحدة يحمل أية مصداقية في أعين المنافسين الذين يتصفون بالتنوع، ويتبدلون بسرعة، ولا يتم فهمهم جيداً في بعض الأحيان؟ وهنا يتعين على الأبحاث الإضافية أن تولي اهتماماً أكبر للأسئلة التالية ذات العلاقة:

* كيف يمكن للولايات المتحدة أن تحتفظ بصدقيتها في الوقت الذي لا تعرف فيه المناوئين أو الأهداف المتعيّن التركيز عليها؟ كما نوقش سابقاً، فمن الصعوبة ردع التهديد الإرهابي، لأنّ الولايات المتحدة أثبتت حتى الآن عدم قدرتها على تحديد أهداف ذات قيمة عالية لتضعها في قائمة الخطر. وفي هذا المجال، كيف يمكن تكييف التهديدات النووية، للتأثير على حسابات الإرهابيين؟

* هل تساعد التوجهات والتصرفات المتخذة حيال الصراعات الحالية في التقليل من الصدقية؟ لقد بيّنت الصراعات الأخيرة القدرة المدمرة لإمكانات الولايات المتحدة التقليدية، بالإضافة إلى وجود الإرادة لديها لاستخدام هذه الأسلحة، زيادة على ذلك فإنّ استخدام الاستخبارات، والقوات الخاصة، يحظى بمزيد من الاهتمام في وقت تكون فيه الصراعات اللأمنتظمة، وعمليات حفظ النظام هي الشغل الشاغل. وفي هذا المجال، هل ستبدو المقدرات النووية ممكنة الاستخدام بشكل متزايد؟

من الصعوبة ردع التهديد الإرهابي، لأنّ الولايات المتحدة أثبتت حتى الآن عدم قدرتها على تحديد أهداف ذات قيمة عالية لتضعها في قائمة الخطر.

* هل ستكون الولايات المتحدة أكثر صدقية، إذا ما كانت لديها المعرفة برأي الشعب الأميركي في استخدام الأسلحة النووية؟ على سبيل المثال؛ هل ينظر لاستخدام الأسلحة النووية على أنه مفارقة تاريخية لا أخلاقية؟ أم أن التعرض للتهديد بهجوم بأسلحة الدمار الشامل قد جعل لهذه الأسلحة قيمة أكبر منذ 11 (أيلول) سبتمبر؟ وفي أي السيناريوهات قد يقبل الشعب، أو حتى يطالب بإنزال ضربة نووية؟

قد تساعد الإجابة على مثل هذه الأسئلة في معرفة أهمية استثمار الموارد المستقبلية، في المقدرات النووية. وبالفعل، فلأن غالبية عوامل القوة النووية الأميركية الحالية قد طُويت خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، فإنَّ موارد لا بأس بها ستكون ضرورية للحصول في المستقبل القريب على ترسانة نووية وفق أحدث التقنيات. إنَّ مكونات الترسانة الحالية تتقدم مع مرور الزمن، والتوقف عن القيام بالتجارب يعني فقدان المعرفة النووية، كما أن مخاطر حصول جدل حول القوة النووية تظل عالية، وسيعتمد مستوى التأييد الشعبي لكلفة التحديث والاحتفاظ بالمخزون النووي الهائل، وبنيته التحتية المكتملة، سيعتمد على ما سيعتقده المواطنون حول أهمية الأسلحة النووية لأمن الأمة، وهو الأمر الذي سيدفع، وبشكل متزايد، إلى إجراء نقاش وطني نزيه، تتوافر فيه المعلومات حول ما يمكن أن تقدمه الأسلحة النووية وحدود إمكاناتها في عالم اليوم. والأمر متروك للباحثين للمساعدة في تقديم المعلومات ودفع هذا النقاش إلى الأمام.

هل ستكون الولايات المتحدة أكثر صدقية، إذا ما كانت لديها المعرفة برأي الشعب الأميركي في استخدام الأسلحة النووية؟